تحديات العدالة الرقمية أمام المحاكم المدنية

Digital justice challenges before civil courts

بحث مقدم الى المؤتمر الدولى السنوى الثالث والعشرون

الأبعاد القانونية والاقتصادية لمنظومة التقاضي في القرن الحادي والعشرين

في الفترة من ٢١ ـ ٢٢ أبريل ٢٠٢٤م

Legal and economic dimensions of the litigation system in the twenty-first century

إعداد

د / محمود سيد أحمد إبراهيم سليمان

المحامي والمحاضر في كليات الخليج

Dr. Mahmoud Sayed Ahmed Ibrahim Suleiman

Lawyer and lecturer at Gulf colleges

تحديات العدالة الرقمية أمام المحاكم المدنية

ملخص البحث

تعمل معظم الدول الآن على اختيار منظومة العدالة الرقمية المتكاملة والتي استخدمتها الآن دول كثيرة في المنطقة كدولة المملكة العربية السعودية، وكان لها السبق في اختيارها لمنظومة العدالة الرقمية التي أجادت فيها وأبدعت، حيث أن هذا التطور يجب أن يقابل بالعلم والرؤية وثبات الفكرة، ولأنه لاشك فيه أن تطور منظومة القضاء من خلال التقنيات الحديثة يخدم العدالة الناجزة، ومن ذلك طرق اعلان الخصوم بالجلسات والأحكام وما يقوم به قلم المحضرين من عناء لتسليم الإعلانات للمعلن إليهم، ويقوم مقام الإعلان رسالة على الهاتف المعتمد باسم المعلن إليه، وهذه الأليه الالكترونية يعمل على أن يقوم المحامين برفع الدعاوى الخاصة بعملائهم عن طريق الموقع الالكتروني المخصص لذلك، وكذلك انعقاد الجلسات عن بعد عن طريق الرابط المخصص لذلك من وزارة العدل والموقع الالكتروني له، وهذه المنظومة العدلية الرقمية لها كثير من الإيجابيات أكثر منها من السلبيات، والتي يمكن أن يتفادها المنظم على مر العمل واكتساب خبرات مع العملاء والعاملين في هذه المنظومة من قضاة ومحامين وموظفين وغيرهم من معاوني القضاة والمحاكم، وأي تجربة جديدة لها من التحديات التي تواجهها سنذكرها من الورقة العلمية.

Research Summary

Most countries are now working on choosing an integrated digital justice system, which has now been used by many countries in the region, such as the Kingdom of Saudi Arabia, and it was the first to choose a digital justice system in which it excelled and innovated, as this development must be met with knowledge, vision, and stability of the idea, and because there is no doubt about it. The development of the judicial system through modern technologies serves complete justice, including the methods of notifying adversaries of hearings and rulings, and the effort taken by the bailiffs office to deliver the announcements to the person notified to them. In place of the announcement is a message on the approved phone in the name of the person notified to, This electronic mechanism enables lawyers to file lawsuits related to their clients through the website designated for this purpose, as well as holding sessions remotely via the link designated for this by the Ministry of Justice and its website. This digital justice system has many more positives than negatives, which The organizer can avoid it as she works and gains experience with clients and workers in this system, including judges, lawyers, employees, and other assistants to judges and courts. Any new experience she has regarding the challenges she faces will be mentioned in the scientific paper.

المقدمة

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا إلى يوم الدين. أما بعد:

فقد بعث الله نبيه محمدا صلى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هاديًا وبشيرا، وجعله خاتم النبيين، وجعل رسالته الرسالة الخاتمة الباقية إلى يوم الدين، قال تعالى: "مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَكِن رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا" (١)، فلما كانت هذه الشريعة خاتمة الأديان، اتصفت بصلاحيتها لكل زمان ومكان، فمهما تطور الزمان، واستجدت على الناس المسائل العظام فإننا نجد في الشريعة ما يعالج تلك القضايا والمستجدات، فعلى مر السنين تجددت مسائل وتحديات فنجد أن الشريعة الإسلامية وفقهها الميسر شملته بالعلم والإحاطة.

فلمَّا كانت الرقمنة القضائية قد وردت على نظم حديثة وأطر منتظمة وقد تعاملت معها دول في المنطقة العربية وغيرها من دول العالم الإسلامي والعربي والغربي، إلا أنه بالدراسة والتحليل قد وجدت معها تحديات، وأنه لمَّا كانت هذه التحديات لها إطلالات على مرفق هام من مرافق الدولة ألا وهو مرفق القضاء فكان من الأهمية بمكان أن يتنبه إلى ذلك وأن تعقد لها المؤتمرات مثل هذا المؤتمر الدولي الذي تعقده جامعة المنصورة ممثلة في كلية الحقوق من خلال البحوث العلمية المقدمة إليه

(١) سورة الأحزاب الآية ٤٠

وتوصياتها لمناقشة هذه التحديات التي قد تكون عثرة في سبيل القضاء الرقمي لما لهذا الأخير من منافع على المستوى الوطني والاقتصادي، ولما له من منافع أيضاً على انجاز العدالة في وقت يسير ودون تكلفة على اطراف الدعوى وعلى القضاة وأعوانهم وعلى المحامين وموكليهم.

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في محاولة تناول موضوعه وهو: "تحديات العدالة الرقمية أمام القضاء المدني"، حيث يُعد هذا من الموضوعات الهامة المرتبطة بتحقيق العدالة، وهو التحول الرقمي للمنظومة القضائية، وما يتخلله من تحديات وهو ما نتعرض له من خلال موضوع هذا البحث، وذلك في ظل التوجه العام للدولة بالتحول الرقمي لكافة المؤسسات والهيئات وما يحققه ذلك من الانتقال من الوسائل التقليدية في المحاكم، إلى وسائل الكترونية حديثة تختلف بالفعل عن هذه الوسائل التقليدية، ومن ذلك سرعة انجاز المعاملات والقضايا، وتبسيط الإجراءات القضائية ومحاولة تقليل المعوقات والصعوبات التي تواجه تطبيق القضاء الرقمي وهو بما يسمى بالمحاكم الافتراضية.

إشكالية البحث:

تتمثل إشكالية هذا البحث في موضوع التحديات التي تواجه هذا القضاء الرقمي بحداثة هذا الموضوع خاصة في مجال القضاء، وما يثيره من تساؤلات حول تلك التحديات للقضاء الرقمي والمحاكم الافتراضية، وما هي مميزات وعيوب القضاء الرقمي وعن مدى مساهمة هذا القضاء في تحقيق تلك العدالة الناجزة التي تسعى إليها كثير من دول العالم باعتبارها من عوائق التقدم والازدهار الاقتصادي التي تؤثر على الفرد والمجتمع وماهي التحديات التي تواجه تطبيقه، ونذكر مدى الاستفادة من التجارب الدولية حول القضاء الرقمي وما به من سلبيات وايجابيات.

منهج البحث:

نهج الباحث في هذا البحث التركيز على المنهج الوصفي التحليلي وكذلك الاستقرائي والمقارن، وذلك في تحديد وتحليل مفهوم التحديات والصعوبات التي تواجه القضاء الرقمي والمحاكم الافتراضية، وتحديد مزايا القضاء الرقمي، التي تواجه تطبيق هذا النظام في مصر، واعتماد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي ولآنه الذي يعمل على وصف الظاهرة، وتحليل أسبابها ونتائجها، علاوة على الاستعانة بالمنهج المقارن كذلك والذي اقتضته طبيعة الدراسة في بعض جزئياتها من خلال العرض والموازنة بين بعض التشريعات التي تناولت التقاضي عن بعد؛ بغية توفير السند الشرعي والقانوني وسد الاحتياجات التشريعية في العدالة الرقمية أمام المحاكم المدنية المصرية.

خطة البحث:

وفي ضوء ما سبق، سوف يتم تقسيم هذا البحث إلى مبحث تمهيدي ومبحثين على النحو التالي:

المبحث التمهيدي: تعريف القضاء والعدالة الرقمية

وينقسم هذا المبحث إلى مطلبين:

المطلب الأول: تعريف القضاء

المطلب الثاني: تعريف العدالة الرقمية

المبحث الأول: تحديات العدالة الرقمية وتفاعلها مع الواقع المعاصر

وينقسم هذا المبحث إلى مطلبين:

المطلب الأول: تحديات العدالة الرقمية وبيان مزاياها وعيوبها

المطلب الثاني: تفاعل القضاء الرقمي في مصر مع الواقع المعاصر

المبحث الثاني: تحديات القضاء الرقمي لدى المحاكم المدنية

وينقسم هذا المبحث إلى مطلبين:

المطلب الأول: أبرز تلك التحديات التي قد تواجه القضاء المدني في العدالة الرقمية

المطلب الثاني: الاستفادة من العدالة الرقمية لدى المحاكم المدنية في بعض الدول التي أخذت بها

الخاتمة وتحتوي على الآتي:

أولاً: أهم النتائج التي توصل لها الباحث

ثانياً: التوصيات

ثالثاً: المراجع

المبحث التمهيدي

تعريف القضاء والعدالة الرقمية

وينقسم هذا المبحث إلى مطلبين:

المطلب الأول: تعريف القضاء وأهميته

المطلب الثاني: تعريف العدالة الرقمية

المطلب الأول

تعريف القضاء وأهميته

أولاً: تعريف القضاء

لما كان القضاء هو محور هذا البحث، كان لا بد من إشارة يسيرة إلى تعريفه لغة واصطلاحًا، وبيان أهميته، وشيء من أدلة مشروعيته:

ا. تعريف القضاء لغة:

القضاء لغة: يُطلق على معان متعددة في اللغة؛ منها:

- من معاني القضاء الحكم والفصل؛ يقال: قضيت على فلان؛ أي: حكمت عليها[1]، ومنه قوله تعالى: ﴿وَقُضِيَ بَيْنَهُم بِالْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾[2] ، وقوله

(١) ينظر: الصحاح للجوهري (٦/٢٤٦٣)، مادة (قضى)، ومقاييس اللغة لابن فارس (٥/٩٩)، مادة (قضى)، ولسان العرب لابن منظور (١٥/ ١٨٦)، مادة (قضى).

(٢) سورة الزمر من الآية (٦٩).

تعالى: (وَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تسَلِيما).[١]

- ومن معاني القضاء الأمر والإيجاب؛ ومنه قوله تعالى: (وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ)[٢] .

- ومن معانيه أيضاً إحكام الأمر وإتقانه؛ ومنه قول الله تعالى: (فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سمَواتٍ في يومين) [١].

- وورد من معاني القضاء الأداء والإنهاء؛ ومنه قوله تعالى: (وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَلِكَ الْأَمْرَ)، أي :

أنهيناه إليه وأبلغناه ذلك. وأقرب المعاني الموضوع البحث هو الحكم والفصل؛ فهو المقصود من القضاء؛ لأن القاضي يحكم الأحكام، ويحكم بها، ويوجبها على من تجب عليه، كما أنه القاطع في الأمور[٣]

٢- تعريف القضاء اصطلاحاً:

اختلف الفقهاء رحمهم الله في تعريف القضاء، وسأكتفي بذكر تعريف واحد لكل مذهب عرفه الحنفية بأنه: الحكم بين الناس بالحق، والحكم بما أنزل الله عز وجل.[٤]

وعرفه المالكية بأنه: صفة حكمية، توجب الموصوف له نفوذ حكمه الشرعي، ولو بتعديل أو تجريح، لا في عموم مصالح المسلمين).[٥]

(١) سورة النساء الآية (٦٥).
(٢) سورة الإسراء من الآية (٢٣).
(٣) الإنهاءات الثبوتية لـ د/ ناصر المحيميد (١/٤٣)
(٤) بدائع الصنائع للكاساني (٧/٢)
(٥) شرح حدود ابن عرفة للرصاع (ص ٤٣٣).

وعرفه الشافعية بأنه: إظهار حكم الشرع في الواقعة ممن يجب عليه إمضاؤه).[١]

وعرفه الحنابلة: بأنه: تبيين الحكم الشرعي، والالزام به، وفصل الحكومات)[٢]

٣- تعريف القضاء المدني في الاصطلاح القانوني:

هو مجموعة القواعد القانونية التي تنظم القضاء المدني وتبين وظيفته ووسيلة أدائه لهذه الوظيفة،[٣] وهو ما يتعلق بتنظيم القضاء وبيان ترتيب المحاكم وتشكيلها وقواعد اختصاصها المتعلقة بالنظام العام، والحكم القضائي وطرق الطعن فيه[٤]

ثانياً: أهمية القضاء:

إن القضاء - بلغة أهل العصر - من النظام العام الذي لا يجوز لأحد إغفاله أو إهماله؛ لأن في القضاء حقا لله تعالى، ولأنه من أعظم ما تستعين به الدولة على سياسة مملكتها.

وكذلك تستعين به الدول على استقرار الأمن والهدوء في مجتمعها، فهو من ضرورات الاجتماع، ولولاه لعمت الفوضى، واختل الأمن، وساد الاضطراب في أرجاء المعمورة.

وقد قال الله تعالى بشأن ذلك: (وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ وَلَكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ)[٥] ، فقيل في معناه: لولا دفع الله ظلم الظلمة بعدل الولاة ، ولولا أن الله تعالى أقام الولاة في الأرض يدفعون القوي عن الضعيف، وينصفون بعضهم من بعض، لما انتظم لهم حال، ولا قر لهما قرار، فتفسد الأرض ومن

(١) أسنى المطالب لزكريا الأنصاري (٤/٢٧٧)
(٢) الروض المربع شرح زاد المستقنع للبهوتي) ص ٧٠٤
(٣) د عبد الباسط جميعي، شرح قانون الإجراءات المدنية، القاهرة، ١٩٦٦، ص ١٩
(٤) د رمزي سيف الوسيط في شرح قانون المرافعات المدنية والتجارية، ١٩٦٩م بند ٤ ص ٩
(٥) سورة البقرة من الآية (٢٥١).

عليها، فالعدل في الأرض من أكبر النعم التي أنعم الله بها على البشرية، وهو من منة الله على خلقه؛ حيث قال تعالى: (وَلَكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ) الآية كما اسلفنا ، يعني: في إقامة الولاة، فيأمن الناس بهم، فيكون فضله على الظالم كف يده عن المظلوم.

وأنه بسبب تنوع المصالح محل الحماية القضائية فإنه لا تعمد الدولة إلى تنظيم قضاء من نوع واحد، فيوجد إلى جانب القضاء المدني قضاء جنائي، وقضاء إداري وغير ذلك، حيث يتحدد القضاء المدني في مصر بأنه كل قضاء غير القضاء الجنائي أو القضاء الإداري أو غيرهما من أنواع القضاء الأخرى.(١)

ويسعى هذا البحث إلى إلقاء الضوء على أثر التحديات الرقمية على العدالة القضائية، وبخاصة منظومة القضاء المدني، حيث يتناول التعريف بالثورة الرقمية ومدى تأثر القضاء بالتكنولوجيا الحديثة، ومحاولة التعرف على التقاضي الإلكتروني واجراءاته وتوضيح ماهية المحاكم الافتراضية، كما يسلط الضوء على مزايا وخصائص القضاء الرقمي والمحاكم الافتراضية وأهم التحديات والمعوقات التي تواجه عملية تطبيق القضاء الرقمي في مصر، وكيفية التغلب عليها من خلال الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة في هذا المجال.

وفي هذا البحث كما هو مبين في المقدمة أنه قد اعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، مع الاستعانة كذلك بالمنهج المقارن بهدف الوصول إلى النتائج المتمثلة في كيفية تطوير مرفق القضاء والاستفادة من الثورة الرقمية في تطوير النظام القضائي المصري بُغية الوصول من خلال هذه الدراسة محل البحث إلى التغلب على مشاكل القضايا المتراكمة وبطئ الإجراءات، و تحقيق العدالة الناجزة، والتي تعد من أهم القضايا المطروحة حاليا في المجتمع الدولي، وفي نهاية هذا البحث سيتم التوصل لمجموعة من النتائج والتوصيات تهدف إلى تطوير النظام القضائي، وذلك بالتحول

(١) د فتحي والي، الوسيط في قانون القضاء المدني، طبعة دار النهضة العربية، القاهرة، عام ٢٠٠٨م، بند ٢، ص ٣.

الرقمي للمنظومة القضائية، واستخدام التقاضي الرقمي بشكل موسع حيث يسهل التغلب على مواجهة تلك التحديات للعدالة الرقمية.

المطلب الثاني

تعريف العدالة الرقمية

إن تعريف العدالة الرقمية هو تعريف حديث طبقاً لحداثة نشأته، فقد قيل بأن القضاء الرقمي هو سلطة لمجموعة من القضاة النظاميين بنظر الدعوى ومباشرة الاجراءات القضائية بوسائل الكترونية مستحدثة، ضمن نظام أو أنظمة قضائية معلوماتية متكاملة الأطراف والوسائل، تعتمد منهج تقنية شبكة الانترنت وبرامج الملفات الحاسوبية الالكترونية بنظر الدعاوى ثم بعد ذلك الفصل فيها وتنفيذ الأحكام بغية الوصول لفصل سريع بالدعاوى والتسهيل على المتقاضين من خلال نظام التقاضي عن بعد. (١)

وعرفه آخرون بأنه: "الحصول على صور الحماية القضائية عبر استخدام الوسائل الالكترونية المساعدة للعنصر البشرى، من خلال إجراءات تقنية تضمن تحقيق مبادئ وضمانات لتقاضي في ظل حماية تشريعية لتلك الاجراءات تتفق مع القواعد والمبادئ العامة في قانون المرافعات مع مراعاة الطبيعة الخاصة للوسائل الالكترونية". (٢)

(١) الشرعية، حازم. التقاضي الالكتروني والمحاكم الالكترونية. ط.١ دار الثقافة لمنشر. الاردن.، ٢٠١٠ ص ٥٧

(٢) عواض، يوسف. ٢٠١٢. "خصوصية القضاء عبر الوسائل الالكترونية"، سالة دكتوراة غير منشورة. كلية الحقوق، جامعة عين شمس، القاىرة،٢٠١٢ ص٢٩

وممَّا سبق يتضح أن القضاء الرقمي هو نظام قضائي يتيح للمتقاضين رفع الدعاوى إلكترونيًا باستخدام وسائل التقنية الرقمية، بدءًا من رفع الدعوى والبت فيها واصدار الأحكام، وانتهاء بتنفيذ هذه الأحكام إلكترونيا بهدف سرعة الفصل في الدعاوى وتسهيل اجراءاتها على المتقاضين، ويعد هذا القضاء الالكتروني الرقمي من مقتضيات التطور العدلي في جميع دول العالم الحديث، ودعامة من دعامات نهضة الشعوب باستخدام تلك الأجهزة المتطورة في التقاضي.

تعريف المحاكم الافتراضية:

العدالة الافتراضية هي جزء من منظومة القضاء الرقمي، ويطلق عليها البعض مصطلح المحكمة الرقمية، ويذهب جانب كبير من الفقهاء إلى تسميتها بـ "المحاكم الإلكترونية" وقد عرفها البعض بأنها عبارة عن: "حيز تقني معلوماتي ثنائي الوجود عبارة عن شبكة الربط الدولية ومبنى المحكمة، بحيث يعكس الظهور المكاني الإلكتروني لأجهزة ووحدات قضائية وإدارية على الشبكة الالكترونية، وتعمل هذه الأجهزة على استقبال الطلبات القضائية، ولوائح الدعاوى، وكذلك الاعتراضات والطعن على الأحكام القضائية.

كما تتميز هذه المحاكم الافتراضية بتجهيز برامج الملفات الالكترونية، من مستندات وطلبات عارضة وردود على مذكرات الدفاع عن طريق الطلبات الالكترونية، وتوفير متجدد للمعلومات حول مستجدات الدعاوى، وقرارات الأحكام، بما يمثل تواصلا دائما مع جمهور المواطنين والمحامين، كما تمكن هذه المحكمة أصحاب العلاقة من المتقاضين، ووكلائهم من الترافع، وتحضير الشهود، وتقديم البيانات، والاتصال المباشر مع العاملين في المحكمة، في كل وقت وفي أي مكان، كما توفر المحكمة آليات جديدة ومتطورة لمتابعة الدعاوى والاطلاع على تقارير الجلسات وضبطها، بل وكذلك حضور الجلسات الكترونيا وقرارات الأحكام من خلال المواقع الالكترونية الخاصة بها، كما تتيح

الشفافية والسرعة في الحصول على المعلومات، وذلك دون تعب وعناء وتكاليف على المتقاضين وكذلك على عدالة المحكمة. (١)

ومن ثم فإن هذه المحاكم الافتراضية هي عبارة عن نظام جديد لإجراء المحاكمات عن بعد دون حضور حقيقي للمحكمة وإنما هو حضور افتراضي، يباشر من خلاله مجموعة من القضاة لنظر الدعاوى والفصل فيها، استنادا إلى أنظمة ولوائح تتيح لهم مباشرة تلك الاجراءات القضائية من تنظيم الجلسات وانعقادها، التحقيق بشأنها وكذلك حلف اليمين وسماع الشهود وغير ذلك من إجراءات المحاكمة، كل ذلك بالاعتماد على التقنية الرقمية واستخدام وسائل الاتصال الصوتية والمرئية، ودون الحاجة إلى حضور سواء من أطراف الدعوى أو محاميهم إلى مقر المحكمة التي تنعقد فيها الجلسات.

المبحث الأول : تحديات العدالة الرقمية وتفاعلها مع الواقع المعاصر

وينقسم هذا المبحث إلى مطلبين:

المطلب الأول : تحديات العدالة الرقمية وبيان مزاياها وعيوبها

المطلب الثاني : تفاعل القضاء الرقمي في مصر مع الواقع المعاصر

(١) محمود، أشرف (٢٠٢٠) المحاكم الإلكترونية في ضوء الواقع الإجرائي المعاصر" مجلة الشريعة والقانون، الجزء الثالث عدد ٣٥ ص٣١

المطلب الأول

تحديات العدالة الرقمية وبيان مزاياها وعيوبها

أولاً: تحديات العدالة الرقمية على القضاء:

تمثل تحديات العدالة الرقمية تحقيق العدالة السريعة، حيث لها أولوية رئيسية في معظم دول العالم بشكل عام، وقد ساهمت جائحة كورونا في الآونة الأخيرة في إعادة التفكير في تطوير الخدمات الحكومية الرقمية، ومنها مرفق القضاء، فقد قامت العديد من الدول بالتوجه نحو رقمنة إجراءات التقاضي، وعقد جلسات المحاكم عن بعد، فكانت فاتحة لبوابة القضاء الافتراضي في كثير من الدول.

وقامت جمهورية مصر العربية بعمل مشروع التحول الرقمي لكافة مؤسسات الحكومة، وقد أدخلت معها أخيراً القضاء، حيث يعمل التحول الرقمي على التحول ببيئة العمل القضائي من النظام التقليدي وما يشوبه من بطء وتعقيد في الاجراءات، إلى نظام رقمي يقوم على الاستعانة بالتكنولوجيا الحديثة تنظيم المنظومة القضائية، وهو ما ينعكس على تحقيق العدالة السريعة من خلال مجموعة من الإجراءات البسيطة، وقد ظهرت مصطلحات حديثة لم تألفها البيئة القضائية مثل: القضاء الرقمي، والمحاكم الافتراضية، حيث تعد هذه المصطلحات من أبرز المصطلحات المتداولة في الوقت الحاضر في قطاع العدالة والقضاء.[1]

(١) محمد فوزي إبراهيم، أحمد محمد البغدادي، مجلة بنها للعلوم الإنسانية، العدد ١ الجزء ٢ السنة (٢٠٢٢)، ص ١٥٥.

ولقد كانت تحديات العدالة الرقمية أمام جميع المحاكم وبخاصة المحاكم المدنية والتي اتسمت في السنوات الأخيرة بالتطور السريع، ولم يقتصر هذا التطور على مجال الصناعة والإنتاج فحسب كما كان سائد، بل امتد هذا التطور ليشمل كافة المجالات، وخاصة مجال الاتصالات، حيث تطورت التقنيات الرقمية وربط البيانات وسرعة وحرية تداولها بشكل كبير وظهرت العديد من التطبيقات التي أثرت على ثقافة وأساليب التعامل بين الأفراد، مثل تطبيقات التواصل الاجتماعي، و تطبيقات التجارة الإلكترونية و التطبيقات الخدمية، وغير ذلك من التطبيقات التي تتطور بشكل سريع جدا. وسواء كان التعامل عبر التطبيقات والمنصات الرقمية بين الأفراد بعضهم البعض أو بين الأفراد والمؤسسات والهيئات الحكومية، حيث اتسم هذا التعامل بالمرونة والسهولة والسرعة، الأمر الذي أصبح واقعا ملموسا يتم الاعتماد فيه على هذه الوسائل الرقمية بشكل كبير في كافة المجالات. ولم تقتصر آثار الثورة الرقمية على الأفراد وحدهم؛ بل امتد التطور إلى أشخاص القانون العام متمثلة في الوزارات والمرافق والمؤسسات الحكومية، فلم تعد مؤسسات الدولة بمنأى عن مواكبة التطور التكنولوجي الذي امتدت أثاره إلى كافة القطاعات، لاسيما وأن العديد من دول العالم أصبحت تعتمد بشكل أساسي على التكنولوجيا الرقمية منذ بداية القرن الواحد والعشرون، وتم التحول من النظام التقليدي القائم على التعامل المباشر بين الأفراد والمؤسسات إلى التعامل الإلكتروني عن طريق وسيط رقمي عبارة عن مجموعة من التطبيقات صممت خصيصا لإتمام كافة المعاملات وتحقيق التواصل ما بين المتعاملين بطريقة تتسم بالسهولة والسرعة[1].

(١) الخوري، على (٢٠٢١) الحكومة الرقمية: مفاهيم وممارسات المنظمة العربية التنمية الإدارية: جامعة الدول العربية، ص ٥٤

وفي هذه الآونة الأخيرة ظهرت عدة مصطلحات لم تألفها كتب القانون والتي يتم تدريسها على الطلاب، من خلال مناهج ومقررات فروع القانون، ومن ذلك:

القضاء الإلكتروني، والمحاكم الالكترونية، والقضاء الرقمي، والمحاكم الافتراضية، وغير ذلك من المصطلحات المرتبطة والخاصة بشأن العدالة الرقمية، والتي على أساسها يجب معرفة ودراسة التحول الرقمي وتحديات العدالة الرقمية باعتبارها أحد نتائج الاعتماد على استخدام التكنولوجيا الرقمية في مجالات عديدة، والتي يتم من خلالها الارتكاز على المفهوم الصحيح للعدالة الرقمية.

- مفهوم التحول الرقمي:

التحول الرقمي يعني بصفة عامة: استخدام التقنيات الرقمية في تطوير نظام العمل بهدف تحقيق السرعة والدقة في إنجاز الأعمال القضائية في القضايا المعروضة على المحاكم، وتُعد هذه هي السمة المميزة له، وتعرف الرقمنة في العدالة الرقمية بأنها عملية تحويل المعلومات من صيغة مادية إلى صيغة رقمية بقصد التقاضي عن بُعد من خلال استخدام التقنيات الرقمية.[1]

ثانياً: مزايا العدالة الرقمية:

١- تسهيل الوصول إلى الخدمات القضائية:

في الوقت الحاضر يشكل استخدام التكنولوجيا القانونية محور اهتمام العالم، بهدف تسهيل الوصول إلى الخدمات القانونية، والتوسع في الاعتماد التكنولوجيا الرقمية في مجال العدالة، ويساعد استخدام التكنولوجيا الرقمية والذكاء الاصطناعي المؤسسات

(١) إبراهيم، محمد فوزي، البغدادي، أحمد محمد، مجلة بنها للعلوم الإنسانية، العدد ١ الجزء ٢ السنة (٢٠٢٢)، التحول الرقمي، ص ١٤٩.

التشريعية في ترتيب الأعمال القانونية المختلفة، ويفيد ذلك في تنقية البيئة التشريعية وتنقيحها باستمرار، بما يؤدى إلى تعديل النصوص التشريعية لتواكب متطلبات العصر الحالي، فضلا عن ربط القوانين المتشابهة أو ذات التخصص الواحد وجمعها بحيث يسهل التنسيق بين أحكامها والاستفادة منها.

وتوفر التكنولوجيا القانونية استخدام الوسائل التقنية الحديثة في تسهيل الحصول على المعلومات القانونية والفتاوى والسوابق القضائية في موضوع ما من خلال الأرشفة الإلكترونية.

وقد سعت مصر في الآونة الأخيرة إلى تطبيق المنظومة الرقمية في كافة المؤسسات والهيئات الحكومية، ومنها الجهات الأمنية والقضائية بما يضمن تنفيذ القوانين ومن أهم الاستراتيجيات التي تتبناها الحكومة في الوقت الحاضر العمل على ربط أقسام الشرطة بأنحاء الجمهورية - بجهات التحقيق متمثلة في النيابة العامة وانتهاء بالمحاكم، بهدف إنشاء منظومة قضائية رقمية موحدة تساهم في القضاء على البيروقراطية القضائية، وتعمل على تحقيق العدالة الناجزة من خلال العدالة الرقمية والمحاكم الافتراضية، وكل ذلك في حدود القوانين المعمول بها في ذلك المجال.

٢- التحول من النظام اليدوي إلى النظام الرقمي:

أهم ما يتميز به القضاء الرقمي هو الاعتماد على التقنية الرقمية في كافة الاجراءات القضائية بداية من رفع الدعوى وإعلان الخصوم، وانعقاد الجلسات وانتهاء بتنفيذ الأحكام الكترونيا، ودون الحاجة إلى استخدام الملفات الورقية، التي تكتظ بها المحاكم بالإضافة إلى ذلك تتميز السجلات الرقمية بسهولة الوصول إلى المستندات الالكترونية والاطلاع عليها بكل سهولة ويسر من خلال التقنيات الرقمية. (١)

(١) الكعبي، حسين، والقرعاوي، يوسف (٢٠١٦) مفهوم التقاضي عن بعد ومقتضياته، مجلة العلوم القانونية، عدد ١ سنة ٨، ص ٢٨٤

٣- مرونة إجراءات التقاضي وسهولتها في التقاضي الرقمي:

إن من أهم سمات القضاء الرقمي مرونة وسهولة الإجراءات المتبعة من خلاله، حيث يساهم القضاء الرقمي في تبسيط إجراءات التقاضي، وتذليل العقبات التي تواجه القضاة والمتقاضين، والتغلب على الاجراءات القضائية التقليدية المعقدة، وهو ما ينعكس على اختصار الوقت والجهد وسرعة تحقيق العدالة التي تلبي في النهاية حاجات المتقاضيين.

٤- سرعة تطبيق الاجراءات القضائية:

إن من أهداف التحول الرقمي للعدالة الرقمية هو انجاز المعاملات ويتحقق بتوافر عامل السرعة في رفع القضايا والبت فيها، حيث يوفر القضاء الرقمي على المحامين الذهاب للمحاكم لرفع الدعوى واستكمال باقي الاجراءات القضائية.[١]

فمن خلال القيام بخطوات بسيطة عبر تطبيق ناجز مثلاً أو تطبيق معين في بوابة وزارة العدل السعودية والتي تُعد من الدول الت لها قدم السبق في العدالة الرقمية، فإنه يتم رفع الدعوى واستلام وتسليم المستندات وإرسالها إلى المحكمة المختصة، ومن ثم يتم الإعلان للخصوم عن طريق رسائل الهاتف أو البريد الالكتروني وغيرها من وسائل الاتصال، والتي تُعد نقلة لقلم المحضرين لسرعة إعلان الخصوم، حيث يتم تحديد جلسات للخصوم يعلنون بها الكترونياً عبر الرسائل وحضور جلساتها عن بُعد، وهو الأمر الذي يتم فيه سرعة تطبيق الإجراءات القضائية بكل سهولة ويسر.

(١) المرزوقي، عبد الله (٢٠٢١) التقاضي الإلكتروني التقاضي الذكي والكترونية التقاضي، ص٢٦٢.

٥- الوصول إلى عدالة سريعة بخلاف القضاء التقليدي:

إن تحقيق الكفاءة والفاعلية في العدالة الرقمية هو عامل من عوامل الإنجاز لإنهاء القضايا في أقصر وقت بما يعنى الوصول إلى عدالة سريعة لا تستغرق سنوات كما هو الحال في القضاء العادي التقليدي.

ولضمان تحقيق الكفاءة والفاعلية في الإدارات القضائية، فإن رقمنة القضاء تحقق الآتي:

١- تقليص عملية تداول وتخزين الملفات الورقية للدعاوى في المحاكم أرشيف المحكمة.

٢- رفع الكفاءة وصعوبة فقد ملفات القضايا أو تغيير مكان حفظها.

٣- ارتفاع مستوى تأمين الملفات الرقمية من السرقة أو التزوير باستخدام تقنيات حديثة.

٤- كما تساعد عملية التخزين الالكترونية للملفات الرقمية في سهولة الرجوع لهذه الملفات في وقت قصير جدا، وهو ما يساهم أخيراً في حل العديد من المشكلات المتعلقة بالحفظ والتسجيل والاسترجاع عند البحث عن القضية المراد استخراجها من الحفظ. (١)

٥- الحد من تدخل العنصر البشري والاعتماد على التكنولوجيا الحديثة:

يساهم تطبيق القضاء الرقمي في الحد من تدخل العنصر البشري ومن ثم يحد من انتشار الفساد في مرفق القضاء، حيث يؤدى الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة

(١) الشرعة، حازم، ٢٠١٠ التقاضي الالكتروني والمحاكم الالكترونية. ط.١ دار الثقافة للنشر. الأردن، ص ٤٦

والذكاء الاصطناعي إلى الحد من تدخل العنصر البشرى بشكل كبير، خاصة في الاجراءات القضائية. فأسلوب العمل التقليدي بالمحاكم يشجع البعض من ضعاف النفوس على الانحراف والتلاعب والإهمال الذي قد يؤدى الى ضياع المستندات أو تلفها، على العكس من التقاضي الرقمي الذي يحقق الشفافية ويعزز الثقة بين المنظومة القضائية والمتقاضين، وقد رأينا العديد من سرقة المستندات التي يتوقف عليها الحكم في الدعوى في كثير من الدعاوى الكبيرة والهامة، فالاعتماد على العدالة الرقمية وبالأخص أمام المحاكم المدنية يقلل من حالات السرقة والتلاعب في القضايا.

ثالثاً: العيوب الموجهة للعدالة الرقمية:

تحصل العدالة الرقمية على كثير من المزايا التي ذكرناها فيما سبق إلا أنه قد يكون معها بعض العيوب التي تعترض مسيرتها لتحقيق العدالة المرجوَّة من فاعليتها، وهذه العيوب قد لا تذكر بجانب المزايا التي تتحصل من خلالها وهذه العيوب نلخصها فيما يلي:

١- انقطاع النت أو ضعف الاتصال المرئي عن بعض الخصوم أثناء الجلسات، وهذا يؤدي إلى غياب الخصوم عن حضور الجلسات ممَّا يتسبب في عدم اتصال قاضي الموضوع بأحد خصوم الدعوى فيتحرج القاضي من التواصل في الدعوى أو يحكم فيها بغير اتصال من أحد خصوم الدعوى، وهذا يؤثر في ضبط عدالة المحكمة التي تنظر تلك الدعوى.

٢- عدم خبرة بعض الخصوم في العدالة الرقمية والتقاضي عن بعد من التعامل مع وسائل التقنية الحديثة ممَّا يعيق قضاياهم ويؤثر على سيرها بجلسات المحاكم.

٣- عدم التمكن من رؤية قاضي الموضوع للخصوم ووقوفهم أمامه عند استجوابهم وسؤالهم عن بيناتهم في الدعوى، يؤثر بالفعل على حسن سير العدالة في كثير من القضايا التي يُراعى فيها ذلك، وهذا يدل على شفافية عمل المحاكم ونزاهتهم

وحيادهم لتحري وجه الصواب في الحكم في الدعوى، وهو الأمر الذي يجب أن يتنبه إليه في القضايا التي يلزم لها من حضور أطرافها لخصوصيتها أو لتوضيح بيِّناتها من خلال أطراف الدعوى أو الغير.

٤- عدم امساك قاضي الموضوع بالمستندات الورقية التي أودعها خصوم القضية في الدعوى وتفاعله معها أول بأول قد ينسيه الاطلاع عليها إذا تعددت جلسات القضية عن بُعد، مما يزيد الخصوم أو ممثليهم تنبيه المحكمة لتلك المستندات أولا بأول.

٥- من العيوب الموجهة للعدالة الرقمية في الدول التي أخذت به وقامت بتفعيله انها اجازت سماع شهادة الشهود عن بُعد وهذا يضر بالعدالة، لأن الشاهد يجب أن يسمعه القاضي على انفراد دون سماع الشاهد الآخر له، وهذه من الأصول المتبعة في قوانين الاثبات، ويوجه له أسئلة من خلال شهادته سواء من الخصوم أو من وكلائهم أو من القاضي، وهذا ممَّا يجب ان يتنبه له في القضاء الرقمي.

المطلب الثاني

تفاعل القضاء الرقمي في مصر مع الواقع المعاصر

عملت الحكومة المصرية تسريع خطوات التحول الرقمي في مختلف المجالات، بهدف رفع كفاءة وفاعلية الجهاز الإداري ومؤسسات الدولة، وتطوير الخدمات المقدمة للمواطنين بما يمكنهم من الحصول على الخدمات بسهولة وسرعة، وبالرغم من أن هذا التطور السريع في التحول الرقمي للحكومة المصرية، إلا أن المنظومة القانونية كان لها نصيب ليس بالكبير من خلال العدالة الرقمية التي فتحت

أبوابها في كل بلدان العالم الحديث، حيث أن التحول الرقمي للمحاكم بدأ ينتشر بصورة سريعة يحمل بين بين جنباته عدالة ناجزة في وقت قليل وبتكلفة أقل، إلا أنه ومع ذلك يحتاج إلى إدارة حكيمة وفي أعلى درجات التدريب على المواقع الرقمية لاكتمال منظومة العدالة الرقمية بكل جوانبها لخدمة المتقاضين وتفاعلهم مع القضاء الرقمي.

وأنه وفي الآونة الأخيرة قامت الحكومة بالعمل نحو استكمال التحول الرقمي لبعض المؤسسات القضائية، والتي تتيح من خلالها الخدمات القضائية إلكترونيا، بالإضافة إلى البوابات الالكترونية والتطبيقات التي تتيح الحصول على الأحكام والمبادئ القضائية للمحكمة الدستورية، والمحكمة الإدارية العليا، ومحكمة النقض، وبالفعل هذه الخدمة قدمت لجمهور المتعاملين معهم خدمات عدلية متميزة، ونحن على امل من أن تكون هناك قوانين تنظم عمل المنظومة القضائية الرقمية، وتحدد الاجراءات الواجب إتباعها في المحاكم الافتراضية. وإن كان موضوع تطبيق المحاكم الافتراضية مازال يمثل إشكالية كبيرة، نظرا لعدم التوسع في معالجتها تشريعيا بشكل ملائم للتطور التكنولوجي، وذلك إذا ما نظرنا حولنا من التجارب الواعدة التي رأيناها في دول الجوار في كلٍ من الامارات والسعودية وغيرها من دول كثيرة مارست ذلك التحول الرقمي في المحاكم الافتراضية.

وأما عن بداية وزارة العدل المصرية بالفعل في التحول الرقمي للمحاكم المصرية، فقد بدأت في رقمنة المحاكم الاقتصادية وذلك خلال مؤتمر القاهرة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عام ٢٠٢٠ وقد بدأت معها الحكومة المصرية بالتدخل في نهاية عام ٢٠١٩، وأصدرت القانون رقم ١٤٦ لسنة ٢٠١٩م [١] بتعديل بعض أحكام قانون إنشاء المحاكم الاقتصادية الصادر بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ٢٠٠٨، حيث تم إطلاق المرحلة

(١) الجريدة الرسمية العدد ٣١ مكرر (و) ٧ أغسطس ٢٠١٩م

الأولى من رقمنة المحاكم الاقتصادية في مصر، وهي ستون بإذن الله النواة الأولى لتعميم تلك المنظومة مع باقي محاكم الجمهورية.

وهذا القانون تضمن بعض اجراءات القضاء الرقمي، وحق المتقاضين في رفع الدعاوى إلكترونيا، وعلى أثر هذا القانون باعتباره اللبنة الأولى للعدالة الرقمية في مصر حتى وإن بدأ بها المشرع المصري في المحاكم الاقتصادية إلا أننا نراه نواة وأساس لما سيأتي بعد ثم تعميمه على باقي المحاكم، وسنقوم بإيراد بعض النقاط الرئيسية في هذا القانون لبيان معالم العدالة الرقمية في مصر وبداية انطلاقها، ومن أهم هذه المعالم ما يلي:

أولاً: قد تضمنت المادة ١٣ من هذا القانون رقم ١٤٦ لسنة ٢٠١٩م سالف الذكر ما يلي:

١- السجل الإلكتروني هو ذلك السجل المعد إلكترونيا بالمحاكم الاقتصادية لقيد بيانات الأشخاص والجهات المنصوص عليها في المادة (١٧) منه، ووسيلة التواصل معهم التي تمكن راغب الإعلان من إخطار الخصوم بالدعوى أو الطلبات العارضة، أو بالأحكام التمهيدية الصادرة فيها.

٢- العنوان الإلكتروني المختار: هو الموطن الذي يحدده الأشخاص والجهات المبينة بهذا القانون لإعلانهم بجميع إجراءات الدعاوى المقامة إلكترونيا، سواء تمثل في بريد إلكتروني خاص بهم أو رقم هاتف أو غيرها من الوسائل التكنولوجية.

٣- الإبداع الإلكتروني: هو وسيلة إقامة صحيفة الدعوى وقيدها، وكذا الطلبات العارضة والإدخال والتدخل، والتوقيع على صحفها إلكترونيا وإيداع المستندات والمذكرات والتي تتم عبر الموقع المخصص لذلك بالمحكمة الاقتصادية المختصة.

٤- الموقع الإلكتروني موقع خاص بالمحكمة الاقتصادية المختصة والمخصص لإقامة وقيد وإعلان الدعاوى الكترونيا.

٥- رفع المستندات إلكترونيا: تحميل المذكرات المقدمة من أطراف الدعوى على الموقع الإلكتروني للمحكمة الاقتصادية المختصة، مع إمكانية حفظها والاطلاع عليها واسترجاعها ونسخها تمهيدا لإرفاقها بملف الدعوى

٦- المستند أو المحرر الإلكتروني: وهو عبارة عن رسالة بيانات تتضمن معلومات تنشأ أو تدمج أو تخزن أو ترسل

٧- المستند أو المحرر الإلكتروني وهو عبارة عن رسالة بيانات تتضمن معلومات تنشأ أو تدمج أو تخزن أو ترسل أو تستقبل كليا أو جزئيا - بوسيلة إلكترونية أو رقمية أو ضوئية أو بغيرها من الوسائل المشابهة.

٨- السداد الإلكتروني: هو الوسيلة التي توفرها المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية وسداد جميع رسوم استخدام خدمة التقاضي الإلكتروني الاقتصادية والرسوم القضائية والدمغات المقررة لإقامة الدعاوى، ومنها بطاقات الدفع الإلكتروني، والحوالات المصرفية.

٩- الصورة المنسوخة هي: الصورة المطبوعة من المحرر الإلكتروني التي تودع بملف الدعوى.

١٠- سير الدعوى إلكترونيا مباشرة إجراءات التقاضي المقررة قانونا عبر الموقع الإلكتروني المخصص لهذا الغرض.

١١- الإعلان الإلكتروني: هو إعلان أطراف الدعوى بأي إجراء قانوني يتخذ حال إقامتها وأثناء سيرها وذلك عبر الموقع الإلكتروني المختار

١٢- طرق حماية إقامة وسير الدعوى إلكترونيا هي عبارة عن: إجراءات حماية مستندات الدعوى المقامة إلكترونيا والتي تهدف إلى تفادى تعديل أو تغيير أو تدمير ملفاتها، سواء تم ذلك عمدا أو بغير عمد.

ثانياً: آليات التقاضي الرقمي بالمحاكم الاقتصادية:

١- نظمت المادة ١٤ من القانون ١٤٦ لسنة ٢٠١٩ سالف الذكر طريقة إقامة الدعاوى إلكترونيا، وذلك بموجب صحيفة موقعة ومودعة إلكترونيا بالموقع المخصص لقلم كتاب المحكمة الاقتصادية المختصة، وذلك للأشخاص والجهات المقيدة بالسجل الإلكتروني. بحيث تقيد الدعوى بعد سداد الرسوم والدمغات المقررة قانونا إلكترونيا ورفع المستندات إلكترونيا.

٢- نصت المادة ١٥ على نظام إحالة قلم الكتاب للدعوى إلكترونيًا إلى هيئة التحضير، ويتولى قاضي التحضير مباشرة أعمال التحضير والوساطة المنصوص عليها في هذا القانون، وله في سبيل ذلك تكليف أطراف الدعوى بالمثول أمامه متى رأى حاجة لذلك.

٣- ونصت المادة ١٦ على إعلان الخصوم إلكترونيا على العنوان الإلكتروني المختار، وفي حالة تعذر الإعلان الإلكتروني، يتم الإعلان بالطرق التقليدية المعتادة بقانون المرافعات المدنية والتجارية.

٤- ونصت المواد ١٧، ٢١ ،١٨ على ضوابط تحديد العنوان الإلكتروني المختار في السجل الإلكتروني الموحد بالمحاكم الاقتصادية، والمخصص لقيد العنوان الإلكتروني المختار والضوابط والمواعيد المحددة للإعلان إلكترونيا،

٥- وكما نصت المادة ١٩ على عملية إبداع المذكرات وتقديم المستندات، وإبداء الدفاع والطلبات والاطلاع على أوراق الدعوى بالطريق الإلكتروني عبر الموقع الإلكتروني المخصص لذلك للمحكمة الاقتصادية.

٦- ونصت المادة ٢٠ على حق المحكمة في شطب الدعوى أو الفصل فيها إذا كانت صالحة للحكم، وذلك في حالة غياب المدعى.

٧- كما نصت المادة ٢٢ على أنه إذا حضر المدعى عليه في أي جلسة أو رفع المستندات إلكترونيا، أعتبر الحكم المنهى للخصومة حضوريا في مواجهته ويعتد به.

وهذه الحالات قد اختصرناها من نصوص القانون ١٤٦ لسنة ٢٠١٩م والصادر بشأن رقمنة المحاكم الاقتصادية واعتبارها محاكم افتراضية، وهذا القانون يعبر عن نية المشرع المصري في تعميم هذه الفكرة على باقي محاكم الجمهورية، وبخاصة المحاكم المدنية والتجارية والتي يكون لها الأولوية عن باقي المحاكم، وذلك حرصاً من المشرع على ترشيد الوقت في عدالة ناجزة، وذلك من خلال العدالة الرقمية الواعدة.

المبحث الثاني

تحديات القضاء الرقمي لدى المحاكم المدنية

وينقسم هذا المبحث إلى مطلبين:

المطلب الأول : أبرز تلك التحديات التي قد تواجه القضاء المدني في العدالة الرقمية

المطلب الثاني : الاستفادة من العدالة الرقمية لدى المحاكم المدنية في بعض الدول التي أخذت بها

المطلب الأول

أبرز تلك التحديات التي قد تواجه القضاء المدني في العدالة الرقمية

إن هذه التحديات التي قد تواجه العدالة الرقمية أثارت العديد من المشكلات، سواء من الناحية التقنية أو من الناحية الادارية. ولم تختلف هذه المشكلات كثيراً في المجال القضائي سواء من الناحية التقنية، أو من الناحية القانونية، علماً بانه قد تمكنت كثير من الدول التي أخذت بالتحول الرقمي في قضائها المدني ونجحت أخيراً في مواجهة هذه التحديات، وكانت لهذه الدول تجارب ناجحة ورائدة في مجال القضاء الرقمي، وهذا يدل على أن التحول الرقمي لابد له من تحديات تواجهه، مثله مثل أي تجربة من التجارب العلمية التي تُكتشف، إلا أن التحول الرقمي في مجال القضاء تجربة فريدة من نوعها،

وتنبهت لها كثير من الدول الغربية والعربية، وآتت ثمارها من منطلق بناء قواعد لها ونصوص شرعية لأجل العمل بها وتنظيمها.

وقد ظهرت كثير من التحديات التي تواجه تطبيق القضاء الرقمي، سواء من الناحية القانونية أو من الناحية التنظيمية الرقمية.

وفيما يلي نتعرض لهذه التحديات سواء من الناحية القانونية أو من الناحية التنظيمية التقنية:

أولا: التحديات التي تواجه العدالة الرقمية من الناحية القانونية:

إن تطوير منظومة القضاء الرقمي وتعميمها على ربوع الدولة أمل يصبوا إليه كل إدارات الدولة، حيث أنه يخدم القاصي والداني، من خلال قضاء رقمي يتميز بالسرعة والعدالة، إلا أن هناك العديد من التحديات القانونية التي تواجه تطبيق القضاء الرقمي والتوسع كذلك في إنشاء المحاكم الافتراضية، وكان من أهم هذه التحديات القانونية التي تواجه العدالة الرقمية ما يلي:

١- التباطؤ التشريعي عن مواكبة عصر التحول الرقمي، وما ينتج عنه من صعوبات تشريعية متمثلة في تعديل بعض القوانين او إصدار قوانين جديدة بشأن هذا التحول الرقمي من خلال لجنة يترأسها وزير العدل لمباشرة عملها لاقتراح قوانين أو تعديل قوانين قائمة، وذلك لخدمة وتفعيل عملية التحول الرقمي

٢- إن اقتراح القانون رقم ١٤٦ لسنة ٢٠١٩، والصادر بشأن رقمنة المحاكم الاقتصادية في مصر كان خير دليل على نية المشرع المصري في تطوير منظومة القضاء الرقمي ومواكبة التطور في مجال الفضاء الرقمي، فكان يجب تباعاً التدخل تشريعيا، سواء بالتعديل أو سن قوانين جديدة تنظم العمل في

منظومة القضاء الرقمي لأجل النهوض بالبلاد إلى تطور حقيقي ملموس لفتح آفاق التطور الرقمي للمحاكم المصرية.

٣- ايجاد وسيلة لتحقيق مبدأ العلانية في المحاكم الافتراضية مثل انعقاد الجلسات وعرضها على شاشات ضخمة يشاهدها من يرغب في ذلك وفي أماكن معدة لهذا الغرض، أو عرض الجلسات عبر الموقع الإلكتروني، وحتى لا تتعارض مع مبدأ تطبيق القضاء الرقمي وانعقاد المحاكم الافتراضية مع بعض المبادئ القانونية والقضائية الراسخة، مثل مبدأ علانية الجلسات والذي يتحقق بانعقاد المحكمة في قاعة مفتوحة أمام الجميع، وهو الأمر الذي يصعب تحقيقه مع انعقاد المحاكم الافتراضية، وهو ما يتطلب التدخل التشريعي، لسد هذه الثغرات والتي تناولتها قانون المرافعات المدنية والتجارية المصري. (١)

٤- تقديم برامج توعية وتثقيف قانوني بآلية استخدام التقنيات الحديثة في المجال القضائي، حيث بالفعل تعاني منه غالبية المواطنين بمصر، إلا أنه يجب بالفعل تدريب كوادر المحامين الذين يكون عملهم من خلال الحاسوب والبرامج التقنية الحديثة لمواجهة كيفية رفع الدعاوى وكذلك تقديم الطعون والاعتراضات على الأحكام القضائية، وكذلك القضاة، وقلم الكتاب، وسكرتارية المحاكم، وغيرهم من أعوان القضاة، لمواكبة التطور التكنولوجي في المجال القانوني.

٥- العمل على التوسع في استخدام قوانين ولوائح جديدة تتفق مع استخدام التكنولوجيا في المنظومة القضائية بكافة أساليبها، واستخدام التقنيات الرقمية الحديثة في الاجراءات القضائية، الأمر الذي يتوجب معه تدريب وتأهيل كافة أطراف

(١) أوتاني، صفاء (٢٠١٢) المحكمة الإلكترونية (المفهوم والتطبيق) مجلة جامعة دمشق المجلد ٢٨، العدد الأول. ص١٨٤(

المنظومة القضائية على تلك القوانين واللوائح لتنظيم الأساليب والوسائل المستخدمة في مجال القضاء الرقمي، وبذلك يمكن التعامل مع المنظومة القضائية الرقمية الجديدة في سهولة ويسر، وحسن الاستعمال لهذه المنظومة الرقمية في القضاء المدني من خلال تلك القوانين والأنظمة حتى يسهل على القضاة والمتخاصمين الوصول إلى نتائج ناجحة وعدالة ناجزة وواعدة.

ثانياً: التحديات التي تواجه العدالة الرقمية المدنية في مصر من الناحية التنظيمية التقنية:

إن هذه التحديات التي تواجه العدالة الرقمية من الناحية الرقمية يجب أن يتخصص فيها لجان فنية متدربة لأجل الوصول إلى إزالة تلك التعقيدات التي قد تواجه المنظومة العدلية الرقمية،[1] وهذه التحديات التي قد تواجه العدالة الرقمية في القضاء عموماً والقضاء المدني بوجه خاص تتمثل في الآتي:

١- إن من أهم من أهم التحديات التي قد تواجه تطبيق القضاء الرقمي المدني في مصر، وبالأخص في ظل انتشار جرائم القرصنة الالكترونية واحتمالية عدم توافر الوسائل التقنية الحديثة اللازمة للتوسع في تطبيق القضاء الرقمي، هو المحافظة على سرية البيانات وخصوصيتها، حيث تعد المحافظة على سرية البيانات ضرورة ملحة لإنجاح عملية التحول الرقمي للمنظومة القضائية المدنية في مصر.

٢- وكذلك من التحديات التي قد تواجه العدالة الرقمية المدنية في مصر عدم امكانية تطوير البرامج والتطبيقات الرقمية الخاصة بمنظومة القضاء الرقمي أولاً بأول،

(١) إبراهيم، خالد (٢٠٠٨) التقاضي الإلكتروني الدعوى الالكترونية واجراءاتها امام المحاكم، دار الفكر الجامعي الاسكندرية.،٢٠٠٨، ص ٤٣

وكذلك عملية الربط الإلكتروني بين الهيئات القضائية وبين غيرها من الجهات المعاونة للقضاء حيث ينعكس ذلك بالفعل على سهولة الدخول الموقع المحكمة وإتمام الاجراءات بسهولة ويسر، وهذا ما نشهده اليوم في منظومة القضاء الرقمي السعودي فتراه يتطور من خلال تعديل وبرامج الكترونية من الحين والآخر يراها نافعة وتعود بالمصلحة للقاضي والمتقاضي والمنظومة العدلية بوجه عام.

٣- تتطلب منظومة العدالة الرقمية للمحاكم المدنية في مصر إلى ميزانيات كبيرة لإنشاء وتطوير البنية التحتية للمحاكم المدنية المنتشرة في ربوع البلاد في الجمهورية، وهذه من أصعب التحديات التي تواجه بالفعل تحديات العدالة الرقمية في مصر، لأن الأمر يحتاج إلى ميزانيات ضخمة ربما قد لا توفرها لها ميزانية الدولة، فتعجز الشركات المنفذة لتطوير المنظومة الرقمية للمحاكم إلى إتمام أعمالها، ممَّا يدفع العاملين في تلك المنظومة إلى التوقف عن أعمالها، وهذا يتطلب ميزانية خاصة من الدولة لتغطية حاجيات المنظومة الرقمية للمحاكم المصرية.

٤- ومن تحديات العدالة الرقمية للمنظومة القضائية في مصر عدم تهيئة أعضاء السلطة القضائية والمحامين وتدريبهم على الأجهزة والبرامج الخاصة بمنظومة العدالة الرقمية، وتُعد هذه من أهم التطلعات التي يجب أن توفرها وزارة العدل المصرية لإنشاء مراكز متخصصة في كل المحاكم للتدريب على كيفية التعامل مع الدعوى الالكترونية في المحاكم الافتراضية وذلك من رفعها إلى الحكم فيها.

المطلب الثاني

الاستفادة من العدالة الرقمية لدى المحاكم المدنية في بعض الدول التي أخذت بها

إن العديد من الدول العربية وغير العربية قامت بالاستفادة من تجارب العدالة الرقمية للمحاكم المدنية وغيرها من المحاكم الجنائية والإدارية، وقد حققت تجارب هذه الدول نجاحًا كبيرًا، وأصبحت بالفعل من النماذج الرائدة في مجال القضاء الرقمي او ما يسمى بالمحاكم الافتراضية، وكان هذا النجاح متأثراً باستخدام أفضل البرمجيات بالشراكة مع القطاع الخاص، ولأن هذا العمل يحتاج إلى عمالة متدربة وماهرة في مجال البرمجيات، واستخدام التقنية الحديثة للوصول إلى منتج خدمي خالي من المشكلات الفنية التي قد تواجه العاملين بالمرفق العدلي.

وإن المنظومة القضائية في مصر في حاجة ماسة لمعرفة كافة هذه التجارب التي مرت بها بعض الدول لدراستها والاستفادة منها لمواكبة هذا التقدم والتطور على المستوى الدولي، وأنه قد قامت العديد من الدول العربية مثل المملكة العربية السعودية والمارات العربية المتحدة في هذه السنوات الأربع الأخيرة من تحويل المنظومة العدلية بالكامل من محاكم مدنية وتجارية وجنائية وأحوال شخصية وإدارية وذلك من محاكم تقليدية إلى محاكم رقمية الحضور فيها عن بعد.

ونورد فيما يلي بعض تجارب القضاء الرقمي في بعض الدول العربية التي أخذت به في منظومتها العدلية في التقاضي الرقمي والمحكمة الافتراضية، ونقتصر على تجربة المملكة العربية السعودية كأنموذجاً في تفعيل العدالة الرقمية بمحاكمها:

تعد السعودية من الدول العربية الأكثر تطوراً في مجال التقاضي الرقمي والتي هي مازالت في تطور مستمر من خلال نهضتها العدلية الرقمية، حيث تتيح الخدمات الرقمية للمنظومة القضائية في السعودية القيام بجميع إجراءات التقاضي عن بعد باستخدام وسائل الاتصال الحديثة، وتعتبر محكمة جدة أول محكمة في المملكة العربية السعودية تعمل بنظام التقاضي الإلكتروني الشامل بداية من رفع الدعوى والإعلان الإلكتروني، وانتهاء بإصدار الحكم القضائي. (١)

وقد تم تفعيل التحول الرقمي والتقاضي عن بعد في جميع محاكم المملكة العربية السعودية وذلك من خلال الخدمات الإلكترونية لوزارة العدل عن طريق بوابتين للمحاكم، الأولى: بوابة "ناجز" وهي خاصة بجميع المحاكم المدنية والتجارية والأحوال الشخصية والجنائية، الثانية: بوابة "معين" وهي خاصة بمحاكم القضاء الإداري، وتسمى بديوان المظالم، وشبيهة بمحاكم مجلس الدولة في مصر، حيث يتم الدخول على البوابتين من خلال اليوزر الخاص بـ "أبشر" والذي يحمله كل شخص من خلال رقم هويته "للمواطنين" أو رقم إقامته "للأجانب"، ويتم الدخول سواء لرفع الدعاوى أو حضور الجلسات أو عمل وكالات أو اعتراض على الأحكام أو لتنفيذ الأحكام أو لتقديم مستندات أو ردود على الدعوى والمذكرات، حيث بلغت عدد الخدمات على منصة الخدمات العدلية الالكترونية أكثر من مائة خدمة فقط على بوابة "ناجز" بخلاف بوابة "معين" الخاصة بالقضاء الإداري.

وهناك من الخدمات التي تقدم مجموعة من الخدمات الالكترونية، وتسمى (هيئة الخبراء) وهي عبارة عن قاعدة بيانات تحتوي على القوانين واللوائح والأنظمة

(١) محمود اشرف (٢٠٢٠) المحاكم الإلكترونية في ضوء الواقع الإجرائي المعاصر مجلة الشريعة والقانون، الجزء الثالث عدد ٣٥،ص٤٣

والقرارات وغيرها، وهي متاحة لكافة أطراف المنظومة القضائية للاستفادة منها أثناء الترافع الالكتروني وخدمة للقضاة والمحامين ولكل ذي مصلحة للحصول على أي قانون من القوانين صدرت في المملكة وترجمته باللغة الإنجليزية، ممَّا يُعد خدمات للمنظومة العدلية الالكترونية، ويتم تحديث هذه الخدمات بشكل دوري لمواكبة التطور الرقمي في عالم القضاء. (١)

خدمة التقاضي عن بعد في النظام السعودي:

تتضمن خدمة التقاضي الإلكتروني جميع إجراءات التقاضي المنصوص عليها في الأنظمة والتي يمكن تطبيقها إلكترونياً ، كتبادل المذكرات والجواب عليها وتقديم المستندات والمحررات وعقد (الجلسة الكتابية) و(الجلسة المرئية)، والنطق بالحكم واستلام نسخة الحكم والاعتراض عليه أمام المحكمة الأعلى درجة يجري عقد الجلسات في التقاضي الإلكتروني إما عن طريق (الجلسة الكتابية) أو (الجلسة المرئية)، وسيأتي التعريف بهذين النوعين وتفصيل إجراءاتهما في البند (ثالثاً) تكون إجراءات التقاضي الإلكتروني حصرا من خلال منصة (التقاضي الإلكتروني) أو الأنظمة المعتمدة من الوزارة للتقاضي الإلكتروني، ولا يجوز للدائرة بحال أن تجريها من خلال وسائل أخرى، تراعى الضوابط الخاصة بأداء الشهادة، واليمين، والتلفظ بالخلع والطلاق؛ في التقاضي الإلكتروني، وتصدر الوزارة الأدلة التشغيلية للتقاضي الإلكتروني لأطراف العملية القضائية في حال تعذر نظر القضية عبر التقاضي الإلكتروني فيجوز للدائرة عقدها حضوريا.

(١) موقع بوابة ناجز السعودية: sa.gov.najiz.www

تبليغ الدعوى في نظام التقاضي عن بعد:

لا تترتب الآثار النظامية في حق من لم يتبلغ من أطراف الدعوى، أو لم يصل إليه رابط الدخول، وعلى الدائرة أن تدون نتيجة التبليغ بالموعد ووصول الرابط في ضبط الجلسة كون موعد (الجلسة المرئية) خلال ساعات العمل. وللدائرة عقدها خارج وقت الدوام خلال أيام العمل الرسمية، بعد بما لا يتجاوز الساعة الخامسة مساء موافقة المجلس الأعلى للقضاء.

وجود حساب لكل مواطن أو مقيم عبر النفاذ الوطني الموحد:

يشترط أن يكون لدى جميع الأطراف حساب فعال في النفاذ الوطني الموحد، أو القدرة على إنشائه، لأطراف الدعوى حق الاطلاع على ملف القضية إلكترونيا، تحقيقاً لمقتضى المادة (٦٣/١) من اللائحة التنفيذية لنظام المرافعات الشرعية، فقد صممت الخدمة بحيث يعد الإشعار ببدء الجلسة عبر منصة (التقاضي الإلكتروني) أو أي وسيلة الكترونية.

اتصال القاضي بالخصوم أثناء الجلسة:

نداء للخصوم يتحقق به إعلامهم بانعقادها كما صممت الخدمة بحيث يعد المدعي والمدعى عليه حاضرين أو أياً منهما عند الكتابة في (الجلسة الكتابية) خلال المهلة المحددة من الدائرة، أو دخولهما (الجلسة المرئية) خلال ثلاثين دقيقة من الوقت المحدد لانعقاد الجلسة، فإذا لم يحضر خلالها فيعامل وفقا لأحكام النظام بعد التحقق من التبليغ، ووصول إشعارات (الجلسة الكتابية)، ورابط (الجلسة المرئية).

المقصود بالجلسة الكتابية في التقاضي عن بُعد:

يقصد بـ (الجلسة الكتابية) تمكين الدائرة أطراف الدعوى من الترافع الكتابي، وتبادل المذكرات، وإيداعها، بالإضافة إلى توجيه الطلبات والأسئلة من الدائرة والإجابة عليها كتابياً من قبل الأطراف وإرفاق مستنداتهم.

المقصود بالجلسة المرئية في التقاضي الالكتروني:

ويقصد بها عقد الدائرة لجلسة مرئية بالصوت والصورة في قاعات إلكترونية، يحضرها الأطراف عبر وسائل الاتصال المعتمدة من الوزارة للتقاضي الإلكتروني، وتتم فيها مناقشة الأطراف، واستكمال إجراءات التقاضي، والنطق بالحكم.

وعليه فإن هذه المنظومة القضائية الإلكترونية تعد صياغة أو هيكلة جديدة للإجراءات القضائية؛ ومن ثم يتجاوز النظام القضائي المرحلة الورقية؛ فتعمل المحكمة على فض النزاع عبر الشبكة العنكبوتية للحاسوب، دون جهد وبذل عناء السفر والتنقل لمكان المحكمة، وهو الأمر الذي تتبناه كافة الدول فتحل هذه الوسائل الإلكترونية محل الوثائق والمستندات الورقية والأضابير؛ وهو الأمر الذي يتيح سرعة الوصول إلى المعلومات واسترجاعها والربط بينها من خلال إدارة الأداء في مرفق العدالة، ولا شك أنها وسيلة فعالة لإدارة الوقت ضمن الاستراتيجيات الحديثة للتعامل مع الوقت. (١)

وقد أقر النظام السعودي استعمال الوسائل الإلكترونية لرفع الدعوى والإعلان بها بموجب قرار المجلس الأعلى للقضاء رقم (٣٩-٦-٢١٩) وتاريخ

(١) خصوصية القضاء عبر الوسائل الإلكترونية، ليوسف عواض، (ص٣١٨).

١٤٣٩/٠٤/٢١هـ المبني على الأمر الملكي رقم (١٤٣٨٨) وتاريخ ١٤٣٩/٠٣/٢٥هـ والذي تضمن الموافقة على استعمال الوسائل الإلكترونية في التبليغات القضائية الآتية:

أولا: يعد الإبلاغ بالوسائل الإلكترونية منتجاً لأثاره النظامية وتبليغا لشخص المرسل إليه على وفق الآتي:

- إرسال الرسالة النصية إلى الهاتف المحمول الموثق لدى الجهة المختصة.
- الإرسال عبر البريد الإلكتروني للشخص الطبيعي أو المعنوي، إذا كان مجال البريد الإلكتروني عائدا للمبلغ، أو كان مدونا في عقد بين طرفي الدعوى، أو في الموقع الإلكتروني الخاص به، أو موثقا لدى جهة حكومية.

ثانياً: يضاف للبيانات الواجب توافرها في التبليغ وفي صحيفة الدعوى رقم الهوية أو السجل التجاري للمدعي عليه أو المنفذ ضده أو المبلغ، ويكون عبء توفير ذلك على المدعي أو طالب التنفيذ أو طالب التبليغ بحسب الحال.

ثالثا: يكون استخدام الوسائل الإلكترونية المذكورة عبر الأنظمة الإلكترونية المعتمدة لدى وزارة العدل.

وتحافظ خدمة (التقاضي الإلكتروني) على الضمانات القضائية وفي حوكمة تضمن تحقيق تلك الضمانات بما يتناسب مع طبيعة هذا المسار من خلال ما يأتي:

أولا: التحقيق مبدأ المواجهة:

يتم من خلال يتم من خلال خدمة التقاضي الإلكتروني) استيفاء حق الدفاع بتمكين الأطراف من الاطلاع على كامل ما يقدم في القضية بما في ذلك المذكرات والمستندات التي تقدم أثناء الجلسة أو عند التهيئة والتحضير، ومواجهة الأطراف بها.

كما تحقق خدمة (التقاضي الإلكتروني) تطبيقاً أسهل لما سبق أن أطلقته الوزارة في مشروع توثيق الجلسات بالصوت والصورة، وتؤكد القافية استخدام خدمة (التقاضي الإلكتروني) على التزام الوزارة بتسجيل وحفظ سجلات الترافع عن بعد الكترونياً، ويكون لها صفة السرية، ولا يجوز الاطلاع عليها أو تداولها أو نسخها إلا وفق الأحكام المنصوص عليها نظاماً.

ثانياً: مبدأ علنية الجلسات:

يتاح الدخول إلى جلسات (التقاضي الإلكتروني) وفق إجراءات محددة بما يراعي سلطة المحكمة في ضبط نظام الجلسة، إضافة إلى خدمة تسجيل الجلسات والاحتفاظ بها.

هذا وقد أرست وزارة العدل السعودية جملة من الإجراءات الإلكترونية حيث أتاحت بها لجميع القضاة إمكانية الدخول على أنظمة المحاكم والاطلاع على القضايا والتعامل معها عن بعد، ووفرت لجميع المتقاضين إمكانية رفع الدعوى إلكترونياً ومتابعة سيرها من خلال الهواتف الذكية والحواسيب، وأرشفت قطاع العدالة إلكترونياً، ووفرت تطبيق الاتصال المرئي عن بعد، وذلك الآن في جميع أنحاء محاكم المملكة وبكافة أنواعها سواء المحاكم المدنية وغيرها.

وهذا الأنموذج من دولة المملكة العربية السعودية الشقيقة، والتي قامت بجهود على المستوى التشريعي والتنظيمي لرقمنة المحاكم بجميع أنواعها، والذي يعد عملاً يمثل نهضة مستدامة لمرفق العدالة في المملكة، والتي حققت من بعده نقلة نوعية محسوبة لها إقليمياً ودولياً، ومحققة ثمرة نجاحها في عدالة ناجزة وواعدة.

وهو الأمر الذي يجب أن تأخذ به كافة الدول التي لم تُفعل منظومة العدالة الرقمية في كافة محاكمها، حتى يكون الحضور عن بُعد في القاضي الرقمي، ويمكن من

خلال ذلك أن يستفيد صنَّاع القرار بجمهورية مصر العربية من تجربة المملكة العربية السعودية وباقي الدول التي أدخلت التقاضي الرقمي في منظومتها العدلية، ليتجلى لها السلبيات والايجابيات التي دونت أثناء تلك التجارب ليكون تعميمها بالتقاضي الرقمي في محاكمها بأسلوب وتنظيم ناجح ومؤدٍ للغرض الذي وضع لأجله دون عراقيل وتحديات.

الخاتمة

وتحتوي على النتائج والتوصيات والمراجع على النحو التالي:

أولاً: أهم النتائج التي تم التوصل إليها:

- العدالة الرقمية هي تعريف حديث طبقاً لحداثة نشأتها، فقد قيل بأن القضاء الرقمي هو سلطة لمجموعة من القضاة النظاميين بنظر الدعوى ومباشرة الاجراءات القضائية بوسائل الكترونية مستحدثة، ضمن نظام أو أنظمة قضائية معلوماتية متكاملة الأطراف والوسائل
- تمثل تحديات العدالة الرقمية تحقيق العدالة السريعة، حيث لها أولوية رئيسية في معظم دول العالم بشكل عام، وقد ساهمت جائحة كورونا في الآونة الأخيرة في إعادة التفكير في تطوير الخدمات الحكومية الرقمية، ومنها مرفق القضاء.
- قامت جمهورية مصر العربية بعمل مشروع التحول الرقمي لكافة مؤسسات الحكومة، وقد أدخلت معها أخيراً القضاء، إلا أنها مازالت لم تعطه حقه كباقي بعض الدول، حيث يعمل التحول الرقمي على التحول ببيئة العمل القضائي من النظام التقليدي وما يشوبه من بطء وتعقيد في الاجراءات، إلى نظام رقمي يقوم على الاستعانة بالتكنولوجيا الحديثة تنظيم المنظومة القضائية
- التحول الرقمي يعني بصفة عامة: استخدام التقنيات الرقمية في تطوير نظام العمل بهدف تحقيق السرعة والدقة في إنجاز الأعمال القضائية في القضايا المعروضة على المحاكم.

- إن من أهم سمات القضاء الرقمي مرونة وسهولة الإجراءات المتبعة من خلاله، حيث يساهم القضاء الرقمي في تبسيط إجراءات التقاضي، وتذليل العقبات التي تواجه القضاة والمتقاضين، والتغلب على الاجراءات القضائية التقليدية المعقدة.

- إن استخدام التكنولوجيا الرقمية في المنظومة القضائية أصبح ضرورة حتمية لا مفر منها، فلا يمكن بأي حال من الأحوال الاستمرار في الاعتماد على الأساليب التقليدية في التقاضي، والحفاظ على المنهج التقليدي في المحاكمات، وعدم مواكبة التطور في المجال الفضائي على المستوى العالمي، والذي أصبح يعتمد بشكل كبير على التكنولوجيا الرقمية والذكاء الاصطناعي في التقاضي الإلكتروني والمحاكمة عن بعد، وهو الأمر الذي يجب أن تتبعه كافة الدول المعنية بمنظومتها العدلية.

- التقاضي عن بعد هو منظومة قضائية إلكترونية من خلال الغرف الإلكترونية يمكنها تطبيق إجراءات التقاضي كافة؛ مستعينة بكل ما تقدمه المعلوماتية من أنظمة وبرامج وأجهزة؛ للوصول إلى سرعة الفصل، والتيسير على المتقاضين، علاوة على تنفيذ الأحكام إلكترونياً.

- يساهم تطبيق التقاضي الإلكتروني في توفير العديد من المميزات الأطراف المنظومة القضائية القضاة والمتقاضين والمحامين أهما الانتقال من النظام التقليدي الذي يتسم بالتعقيد والبطيء، إلى نظام إلكتروني يتسم بالمرونة والسهولة في تبسيط الإجراءات القضائية، وسرعة الفصل في القضايا.

ثانيا: التوصيات:

- يلاحظ وجود حالة من التباطؤ والقصور من جانب المشرع المصري في تنظيم قواعد التقاضي الإلكتروني، وتطبيق نظام المحاكمات عن بعد من خلال المحاكم الافتراضية، وهو ما جعل النظام القضائي المصري غير قادر على مواكبة التطور،

والذي تسابق فيه الأنظمة القضائية على التحول بالمنظومة القضائية إلى منظومة رقمية، كما رأينا في المنظومة العدلية السعودية وغيرها.

- العمل على تهيئة البنية التحتية للمحاكم؛ وذلك بتوفير الإمكانيات التقنية والفنية لتطوير المنظومة القضائية، وتجهيز المحاكم بالوسائل التقنية الحديثة، وتوفير الإمكانيات البشرية القادرة على إدارة التحول من النظام التقليدي إلى نظام إلكتروني يعتمد على التكنولوجيا الرقمية والذكاء الاصطناعي في التقاضي الإلكتروني، وهو ما سينعكس على سرعة إنجاز القضايا وتسهيل إجراءات التقاضي.

- التدخل التشريعي - سواء بسن تشريعات جديدة، أو إدخال تعديلات على التشريعات الحالية والتي تسمح بتعميم تجربة التقاضي الإلكتروني التي اعتمادها في المحاكم الاقتصادية بموجب القانون رقم ١٤٦ لسنة ٢٠١٩ على كافة المحاكم المصرية، وكذا من التشريعات التي تنظم المحاكمات عن بعد المحاكم الافتراضية)، ومواجهة التحديات المتعلقة بتوفير كافة ضمانات المحاكمة العادلة.

- العمل على تدريب الكوادر البشرية للمنظومة القضائية من موظفين وقضاة، وكذا قيام نقابة المحامين بتنظيم دورات تدريبية للمحامين للتعرف على إجراءات التقاضي الإلكتروني بالإضافة إلى إصدار دليل إجرائي للمتقاضين يوضح الإجراءات الخاصة بالتقاضي الإلكتروني، وكيفية الاستفادة من الخدمات الإلكترونية للمحاكم.

- العمل على إصدار نظام كأبشر السعودي لكل مواطن باستخدام تطبيق حكومي يتصل بهاتفه ورقم هويته تسمى بالمحفظة الرقمية.

- تقوم هيئة الاتصالات بالتعاون مع وزارة العدل المصرية بعمل عنوان وطني لكل مواطن يتم ارسال المخاطبات والاعلانات عليه من قبل قسم المحضرين والتبليغات من خلال الدعاوى القضائية لأعمال المحاكم.

- تطوير التعاون المشترك بين وزارة العدل ونظائرها في البلدان التي كان لها السبق في خوض مضمار التقاضي عن بعد؛ لنقل الخبرات والتجارب، علاوة على تجنب المشكلات التي صادفوها أو معرفة حلولها قبل أن تنشأ.
- ضرورة التوسع في تحديث وتعديل إجراءات التقاضي؛ بما يوفر أرضية تشريعية تسمح بانتقال التقاضي من الشكل التقليدي إلى الشكل المعلوماتي الحديث في فروع القضاء كافة.

ثالثاً: قائمة المصادر والمراجع:

١- البهوتي، منصور بن يونس، الروض المربع شرح زاد المستقنع، طبعة دار الرسالة، الطبعة الثانية، ٢٠٠١م

٢- جميعي، عبد الباسط، شرح قانون الإجراءات المدنية، القاهرة، ١٩٦٦.

٣- سيف، رمزي، الوسيط في شرح قانون المرافعات المدنية والتجارية، ١٩٦٩م.

٤- والي، فتحي ، الوسيط في قانون القضاء المدني، طبعة دار النهضة العربية، القاهرة، عام ٢٠٠٨م.

٥- إبراهيم، خالد (٢٠٠٨) التقاضي الإلكتروني - الدعوى الالكترونية واجراءاتها امام المحاكم، دارالفكر الجامعي الاسكندرية.

٦- أحمد، رشاد (٢٠٢١) المحاكم الإلكترونية إلى أبن. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية.

٧- أوتاني، صفاء (٢٠١٢) المحكمة الإلكترونية (المفهوم والتطبيق مجلة جامعة دمشق المجلد ٢٨، العدد الأول.

٨- الخوري، على (٢٠٢١) الحكومة الرقمية: مفاهيم وممارسات المنظمة العربية التنمية الإدارية: جامعة الدول العربية.

٩- الشرعة، حازم. (٢٠١٠) - التقاضي الإلكتروني والمحاكم الالكترونية ما. دار الثقافة للنشر،الاردن.

١٠- العبد، طاهر، (٢٠٢٢) سلسة المعرفة القانونية، مبادرة تطوير تعليم القانون.

١١- العدوان ماجد (٢٠٢٠) التقاضي الإداري الإلكتروني في النظام القانوني الأردني دراسة مقارنة. مجلة جامعة العين للأعمال والقانون الجزء الثالث. عدد ١.

١٢- عواض، يوسف (٢٠١٢) خصوصية القضاء عبر الوسائل الالكترونية. رسالة دكتوراة غير منشورة كلية الحقوق جامعة عين شمس، القاهرة.

١٣- فرغلي إبراهيم (٢٠٢٢) المحكمة الافتراضية.. هل تحقق العدالة للبشرية؟

١٤- الكعبي، حسين، والقرعاوي، يوسف (٢٠١٦) مفهوم التقاضي عن بعد ومقتضياته، مجلة المحقق الحلى للعلوم القانونية: عدد ١ سنة ٨: ٢٨٧-٣٤٦

١٥- محمود اشرف (٢٠٢٠) المحاكم الإلكترونية في ضوء الواقع الإجرائي المعاصر مجلة الشريعة والقانون، الجزء الثالث عدد ٣٥

١٦ المرزوقي، عبدالله(٢٠٢١) التقاضي الإلكتروني التقاضي الذكي والكترونية التقاضي (القضاء الذكي دراسة مقارنة مجلة الشارقة للعلوم القانونية مجلد ١٨، عدد ٢٤٤:٢-٢٧٣

١٧- منديل أسعد (٢٠١٤) التقاضي عن بعد دراسة قانونية مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، مجلد ٧ عدد ٢١ العراق.

١٨- هلال، محمد (٢٠٠٧). "المحكمة الرقمية. دار العلوم للتحقيق والطباعة والنشر.